

رد مجلس الأمة الكويتي (البرلمان) الأربعة الطلب الذي تقدم به 25 نائباً بعدم إمكانية التعاون مع الشيخ ناصر محمد الأحمد الجابر الصباح رئيس مجلس الوزراء، بعد أن صوت غالبية النواب على رفض سحب الثقة منه، بعد استجوابه فيما يتعلق بانتهاكات محتملة للدستور والحريات العامة.

وقال رئيس المجلس جاسم الخرافي، بعد أن تم تحويل الجلسة إلى علنية، إن 25 من النواب صوتوا بالرفض خلال عملية الاقتراع على طلب عدم إمكان التعاون مع رئيس الوزراء، مقابل موافقة 22 نائباً وامتناع نائب واحد عن التصويت.

وأعرب رئيس الوزراء عن أمله في طي صفحة الاستجواب، وتجاوز هذه المرحلة بكل ما فيها وعليها، والبدء بعهد جديد تسود فيه روح التعاون بين السلطتين وتتغلب فيه المصلحة العامة على سواها من المصالح. ونقلت وكالة الأنباء الكويتية عنه القول في تصريح صحفي عقب تصويت البرلمان ضد سحب الثقة منه، إن "وحدة الوطن ونسيجه الاجتماعي واجب فرض علينا جميعاً وأن أمن الوطن وسلامة مواطنيه أمانة في اعناقنا والاعتزاز بكرامة الفرد مواطناً أو مقيماً من دعائم نظامنا واحترام هيئة الدولة واستقرار الوطن هدف للجميع". وكان المجلس ناقش الطلب - الذي قدمه أعضاء في مجلس الأمة في الأسبوع الماضي بعدم التعاون مع رئيس الوزراء - وصوت عليه في جلسة سرية، بناء على طلب الحكومة، مما حدا بالرئيس الخرافي حينها إلى الطلب من الجمهور إخلاء القاعة.

وأضاف الخرافي إنه بعد ذلك تحدث نائبان من النواب المؤيدين للطلب ومثلهما من المعارضين وعند انتهاء المناقشة تم التصويت على الطلب.

وقال إنه "وفقاً للمادتين 101 و 102 من الدستور والمادة 144 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة فإن المجلس يؤكد ثقته وتعاونه مع سمو رئيس مجلس الوزراء". وأضاف "باسمي وباسمكم جميعاً نهنيء سمو رئيس مجلس الوزراء بهذه الثقة ونتمنى له التوفيق والسداد" ثم رفع الجلسة إلى الأسبوع المقبل.

وكانت الشرطة الكويتية أنهالت في الثامن من ديسمبر بالضرب بالهراوات على نواب من المعارضة كانوا يشاركون في تجمع عام غرب مدينة الكويت. وقال شهود عيان إن خمسة أشخاص أصيبوا، فيما ذكرت وسائل الإعلام المحلية أن عدد المصابين 14 من بينهم أربعة نواب.

ووقع الاعتداء خلال ندوة نظمها نواب معارضون للتضامن مع نائب رفعت عنه الحصانة البرلمانية في وقت سابق. وعلى إثر ذلك تقدم ثلاثة نواب هم: مسلم البراك، وجمعان الحريش، وصالح الملا يمثلون الكتلة الرئيسية الثلاث المعارضة بالبرلمان، يساندهم 17 نائباً باستجواب بعدم إمكانية التعاون مع رئيس الوزراء. والاستجواب هو الثامن لرئيس الوزراء الكويتي منذ توليه رئاسة الحكومة عام 2006، حيث تم استجوابه سبعة مرات سابقاً، قدمها 10 من النواب، وادت إلى حل المجلس ثلاثة مرات واستقالة الحكومة. ونظمت ست انتخابات مبكرة من دون أن يؤدي ذلك إلى تحسين العلاقات بين مجلس الأمة والحكومة.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 05/01/2011

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammedfarag.com